

إعلان دبي حول حوكمة الشركات

نحو أسواق مالية وأنظمة مصرفية سليمة و فعالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

26- 27 نوفمبر 2006

دبي، الإمارات العربية المتحدة

بضيافة:

معهد حوكمة الشركات (حوكمة)

بالشراكة مع

قادة قطاع الأعمال وصناع القرار من العديد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما فيها البحرين، ومصر، والأردن، والكويت، ولبنان، والمغرب، وعمان، والسلطة الوطنية الفلسطينية، وقطر، والسعودية، واليمن، والإمارات العربية المتحدة، إلى جانب خبراء إقليميين وعالميين مجتمعين في المؤتمر الافتتاحي حول حوكمة الشركات الذي استضافه معهد "حوكمة".

قناعة بأهمية الحوكمة الرشيدة للشركات في تعزيز الاستقرار والتنمية للقطاع المالي والاقتصاد بشكل عام؛

و إبرازا للتحدي المتمثل في النمو المستدام لتوفير فرص العمل وضمان الرخاء الاجتماعي؛

وإقراراً بالقيمة الكبرى لثقة المستثمر في تطوير أسواق حيوية سليمة؛

وتأكيداً على الحاجة إلى المبادرة فوراً لاتخاذ إجراءات إصلاح عملية للارتقاء بحوكمة الشركات إلى المعايير العالمية؛

وإدراكاً لمزايا مناقشة السياسة الإقليمية؛

واستعداداً للتعاون مع مؤسسات وهيئات المعايير الوطنية والدولية؛

واعتماداً على التزام القطاع الخاص بممارسات حوكمة الشركات ودعم أصحاب المصلحة والمجتمع المدني؛

واستناداً إلى الإعلان الوزاري للبرنامج الاستثماري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (فبراير 2006)، والذي دعت فيه دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى حوكمة الشركات كعنصر أساسي لتحسين المناخ الاستثماري؛

فقد اتفق المشاركون في المؤتمر على ما يلي:

• بناء على الجهود المبذولة مؤخراً، تحتاج دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى مواصلة تحسين إطار العمل القانوني والتنظيمي لحوكمة الشركات.

• بموازاة تعزيز آليات العمل هذه، يجب التركيز أيضاً على قدرات الهيئات الإشرافية والتنظيمية. وقد تم التأكيد على ضرورة استقلال هذه الهيئات عن الحكومة بشكل تام في مراحل لاحقة كشرط أساسي للنجاح، بالإضافة إلى وضع تعريف واضح لصلاحياتها. ولتمكين هذه الهيئات من تنفيذ مهامها بنجاح، تحتاج الحكومات إلى تخصيص الموارد البشرية والمالية اللازمة. وثمة حاجة أيضاً إلى التزام سياسي دائم على أعلى المستويات من أجل التطبيق الناجح وتعزيز ثقة الجمهور بالإصلاحات.

• **يجب تطوير إجراءات التنظيم الذاتي وقوانين حوكمة الشركات كآلية مكملة لتحسين تنفيذ القوانين و تطبيقها في المنطقة.** ولأداء وظيفتها، تحتاج القوانين لترجمتها إلى أفعال وأن تطل مجلس الإدارة. وستضمن القوانين المطورة منهجياً في إعداد مسوداتها دعم جميع الأطراف المعنية في عملية التطبيق، بحيث يتم تمثيل المنظمين وممثلي السوق والشركات وأصحاب المصلحة والشركاء التجاريين والإعلام. ويتعين تطوير قوانين متوافقة مع الشريعة الإسلامية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، خاصة في ظل الأهمية المتزايدة التي تكتسبها هذه المصارف والمؤسسات في المنطقة. وستكون مجموعة قوانين المنتدى العالمي لحوكمة الشركات دليلاً ذا فائدة كبيرة بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

• إن المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، بمن فيهم الدائنون، يحتاجون إلى امتلاك الحقوق والحلول اللازمة لضمان معاملتهم بشكل عادل وعلى قدم المساواة. **ولا يجوز الاستهانة بالدور الفاعل للمحاكم التي تتمتع بالكفاءة وضرورة تدريب القضاة.** وفي هذا الخصوص، يجب بذل الجهود لضمان كفاءة ونزاهة وخصوصية النظام القضائي. ويجب وضع الآليات لإيجاد طرق بديلة لحل النزاعات، بما في ذلك الوساطة، من أجل حل نزاعات حوكمة الشركات بطريقة توفر الوقت والمال.

• يجب على مجالس الإدارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تعمل في جميع الأحوال، بالنسبة للشركات المدرجة وغير المدرجة والحكومية والمصارف على حد سواء، لمصلحة الشركة وجميع مساهميها، بمن فيهم صغار المساهمين. ولتمكين مجالس الإدارة من أداء مهامها الاستراتيجية والرقابية، فإنه من الضروري الاعتماد على عدد كافٍ من أعضاء مجالس الإدارة المستقلين (مستقلون عن المديرين، وكبار المساهمين، والتأثير السياسي وغيره) وعلى تأسيس لجان متخصصة. يجب أن يلعب تقييم وتدريب مجالس الإدارة دوراً أساسياً في تحسين أداء مجالس الإدارة في المنطقة.

• **يجب إيلاء حوكمة الشركات الحكومية الأولوية، نظراً لأهمية الدور الذي تلعبه هذه الشركات في اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.** ويتعين أن تتم هذه العملية بشكل تدريجي. وينبغي أن تهدف الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى جعل

الملكية الحكومية مركزية وإسنادها إلى مؤسسة حكومية واحدة، أو ضمان التنسيق الفاعل بين المؤسسات صاحبة الصلاحية. ويجب أن تتحسن شفافية الشركات الحكومية من خلال تعزيز آليات الرقابة الداخلية، وإجراء عمليات تدقيق خارجية مستقلة تقوم على معايير عالمية، وإصدار تقارير عن الأداء المجمع. ويجب أن تمنح القوانين مجالس إدارة الشركات الحكومية صلاحيات تخولها العمل كهيئة لتوجيه الشركة استراتيجياً بشكل مستقل عن الحكومة والتدخلات السياسية في العمليات اليومية للشركة.

• **نظراً إلى أن الشركات العائلية، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والشركات غير المدرجة تشكل أكثرية وتنطوي على أهمية اقتصادية كبرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن التعريف بالمزايا التي يعود بها الارتقاء بممارسات حوكمة الشركات وتطبيق أفضلها من قبل القطاع الخاص هو أمر ضروري للتنمية الاقتصادية والتحديث.** الحصول على رأس المال يشكل تحدياً كبيراً بحد ذاته للشركات غير المدرجة، وكذلك تخطيط تعاقب الورثة. وثمة حاجة إلى أطر فاعلة لقوانين الشركات، بالإضافة إلى الإفصاح والشفافية والآليات التنفيذية، من أجل توفير الحوافز وأنظمة تقنية المعلومات اللازمة لضمان سلامة إجراءات الحوكمة في الشركات غير المدرجة.

• **المصارف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تلعب دوراً محورياً في تمويل الشركات.** وإن أي تقصير في حوكمة المصارف يمكن أن يخفض عائدات مساهمي البنك ويؤدي إلى نتائج سلبية على نظام العمل. ويحتاج صانعو السياسات والمنظمون إلى ضمان وضع **القوانين والأنظمة المصرفية المناسبة،** إلى جانب الإشراف الفاعل للمصارف. ويمكن لحوكمة الشركات الرشيدة أن تعزز ممارسات الإدارة الفاعلة للمخاطر، وهي خطوة نحو تطبيق اتفاقية بازل2. وتحتاج شؤون الملكية والعلاقات المالية للمصارف لأن تكون شفافة، ويتعين أن تخضع **التعاملات الذاتية وعمليات الإقراض ذات الصلة** إلى المعايير المصرفية ومعايير حوكمة الشركات. يجب أن يكون **أعضاء مجلس إدارة البنك** مؤهلين وقادرين على ضمان سلامة ممارسات الإقراض وإدارة المخاطر والرقابة، بما يؤدي إلى الحوكمة الرشيدة في قطاع الشركات.

• **يجب أن تتخذ دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خطوة عملية لتأسيس أنظمة فاعلة لإدارة الإفلاس وتوفير إطار عمل لتحقيق أعلى قيمة ممكنة وتخصيص رأس المال لأنشطة أكثر إنتاجية.** وبصورة خاصة، أكد المشاركون على الحاجة إلى تحديث الإطار القانوني، وإعطاء دور أكثر فاعلية للدائنين ووضع شروط إنقاذ وإعادة هيكلة المقترضين المتعسرين. ويجب أن يتصدر الأولويات أيضاً بناء القدرة المؤسسية مع التركيز بشكل خاص على دور السلطة القضائية، وخبراء ضبط الإفلاس، والهيئات الحكومية، ومراقبة أداء الشركات.

• **التعريف بالمزايا التي يعود بها الارتقاء بممارسات حوكمة الشركات وتطبيق أفضلها من قبل القطاع الخاص هو أمر ضروري للتنمية الاقتصادية والتحديث.** تحتاج دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى إحراز تقدم كبير في هذا المجال. **مؤسسات القطاع العام والخاص يجب أن تصمم حملات اتصال إعلامية وبرامج تدريب للشركات وأعضاء مجالس الإدارة والمساهمين وغيرهم من الأطراف ذات المصلحة للتعريف بقيمة حوكمة الشركات.** ويشجع المشاركون تأسيس "معاهد مديرين" و"قوانين" لحوكمة الشركات يمكنها أن تلعب دوراً مهماً في هذا الصدد.

التنفيذ

إن المشاركين يرحبون بمقترح "مجموعة عمل منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول حوكمة الشركات" الداعي إلى التركيز على تنفيذ إجراءات ملموسة وخطط عملية لتحسين حوكمة الشركات في المنطقة.

يدعم المشاركون المقترح المتعلق بتأسيس **لجنتين خاصتين** تركزان على حوكمة **المصارف والشركات العائلية** من أجل توفير إطار عمل إقليمي يقوم على أفضل الممارسات العالمية، وتحديد الأولويات الاستراتيجية، ووضع جدول زمني للتنفيذ في هذه المجالات.

سنتكون هناك جهود إضافية تقوم على الدراسات الميدانية والمشاريع التجريبية وتركز على حوكمة الشركات غير المدرجة، بما فيها الشركات العائلية والشركات الصغيرة والمتوسطة. وسيكون من بين القضايا المطروحة للنقاش أيضاً تخطيط تعاقب الورثة، وأنظمة إعداد

التقارير وصنع القرار، بالإضافة إلى تعزيز القدرة على الحصول على التمويل من خلال الإصدارات الأولية العامة. ووافق المشاركون على إقامة ورشة عمل حول كيفية مواصلة هذه المساعي.

وافق المشاركون على أن أنظمة إدارة الإفلاس وحقوق الدائنين تتطلب اهتماماً خاصاً ورحبوا بإطلاق مساقٍ تعليمي حول الإفلاس وإعادة هيكلة الشركات كمبادرة تأتي في الوقت المناسب. ومن خلال هذا، سيبنون علاقات مع جميع المؤسسات ذات الصلة. وسيلعب القطاع الخاص دوراً أساسياً من خلال شبكات "الاتحاد الدولي لخبراء الإفلاس وإعادة الهيكلة".

شجع المشاركون بناء قدرات وسائل الإعلام، حيث أن الإعلام يلعب دوراً أساسياً في تثقيف الجمهور وتسلية الضوء على الإصلاحات في مجال حوكمة الشركات. ورحبوا بمساهمة الإعلام في نشر التوعية حول الحاجة إلى الإصلاح ومزاياه ومن أجل حشد التأييد العام لممارسات أفضل على صعيد حوكمة الشركات.

دعا المشاركون إلى توزيع هذا الإعلان على نطاق واسع بحيث يشمل الحكومات، والسلطات التنظيمية، وهيئات القطاع الخاص، والجمهور. و في خلال المؤتمر السنوي القادم في عام 2007، سيقوم "حوكمة"، بالتعاون مع "مجموعة عمل منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول حوكمة الشركات"، باستعراض التقدم الذي تم تحقيقه في تنفيذ مقررات الإعلان.